أيام

يكتبها اليوم
د. م. نادر رياض
www.naderriad.com

الصناعات الصغيرة حصان رابح

إن الخروج باقتصادنا من المرحلة الحرجة التى يمر بها الآن يتطلب تجنيد جميع الجهود الوطنية نحو أدوات التفعيل الاقتصادية، وصولا إلى اقتصاد قوى قادر على إرضاء طموح جموع الشعب.

ولاشك أن الصناعات الصغيرة تأتى على رأس تلك الأدوات، إذ إن الصناعات الصغيرة هى القاعدة التى يرتكز عليها التشكيل الهرمى للصناعة فى أى زمان ومكان، وكلما زاد حجم قاعدتها أمكن لقمة الهرم الصناعى أن ترتفع دون حدوث خلل فى التوازنات وصولاً للتأهيل لبناء القدرة التنافسية، ومن ثم القدرة التصديرية وزيادة القيمة المضافة فى المكون الصناعى المصرى.

كما تلعب الصناعات الصغيرة والمتوسطة دوراً بارزاً يتمثل فى مساهمتها فى زيادة الدخل القومى وتوزيعه توزيعاً يتسم بالعدالة على امتداد الرقعة الجغرافية، بالإضافة لطبيعة دورها الإيجابى فى رفع قيمة العائد من العمل أجر/ ساعة، ومن ثم العمل على تحقيق الكفاية فى الدخل وزيادة القدرة الإنفاقية للعامل والأسرة.

وهناك سؤال ملح: ما التوجه الاستراتيجى للصناعات الصغيرة والمتوسطة فى غيبة استراتيجية واضحة، وهل من استراتيجية جزئية مؤهلة للحاق بالاستراتيجية الكلية؟ ومن أجل الإجابة عليه علينا أن نفرق بين المشروعات الصغيرة والصناعات الصغيرة، فالمشروعات الصغيرة SME's توجهها اجتماعى تنموى، أما الصناعات الصغيرة SMI's فتوجهها صناعى خدمى، يهدف فى صورته المثلى لتصبح صناعة مغذية للصناعات الكبيرة، كما أن هذه الصناعات تتبع منظومة العمل والأداء التى تلتزم بها الصناعات الأكبر حجماً، وهى فى هذه الحالة تكون جزءاً من المنظومة الصناعية التى تحكمها معايير الجودة والمواصفات القياسية والتصميم وحسن اختيار الخامة وقياس معدلات المهدر فى الخامة والزمن والطاقة. وواقع الحال أن الاستراتيجية القومية أمر يحتاج فقط لإطار تشريعى ينظم العلاقة بين الأطراف دون ثمة تعارض أو تكرار للجهود المبذولة على الساحة على اختلاف توجهاتها وإيجابية جميع هذه التوجهات.

وهذا الأمر لا يمنع قيام استراتيجية جزئية «ميكرو» تندرج بعد هذا فى الاستراتيجية الكلية القومية للدولة «مايكرو» دون ثمة تعارض، والبداية تكون دائماً من الميزة النسبية وصولاً للميزة التنافسية، والميزة النسبية هى ميزة طبيعية فى مفهومها يخص الله بها منطقة ما بإمكانيات طبيعية ومهارات للسكان ذات تركيز مكانى. مثال ذلك: صناعة القلل القناوى وتمركزها فى محافظة قنا والتصنيع الزراعى على مختلف مواقعه الجغرافية. ويمكن إيجاز الأهداف الاستراتيجية من وراء النهوض بالصناعات الصغيرة فى ثلاثة أهداف:

الأول ذو توجه اقتصادى من خلال: التوزيع العادل للدخل القومى. وتنمية المدخرات المحلية . وزيادة الطلب على استخدام الخامات المحلية. وإعادة استخدام العوادم لصناعات أكبر. والمساهمة فى تحقيق توازن أفضل فى ميزان المدفوعات. والاقتراب من منطقة إعادة التصدير وصولا للتصدير بمفهومه المتكامل.

والثانى يهدف للتنمية البشرية من خلال: توفير فرص عمل حقيقية ذات عائد إنتاجى. وترسيخ المفاهيم الصناعية. ورفع قدرة العمالة غير المدربة ونصف الماهرة. وخلق فرص للأسر لتصبح منتجة.

والثالث ذو توجه تكنولوجى من: توظيف المهارات الحرفية. والتأهيل للتعامل مع الصناعات الأكبر كصناعة مغذية لها. والعمل على التكامل الصناعى بمفهومه العملى التطبيقى.

بقى أن نشير فى هذا الشأن إلى ضرورة دعم الصناعات الصغيرة، وذلك بإعطاء مشروعات صغيرة متكاملة لها صفة القابلية للتكرار نمطياً، وذلك لتنظيم الأنشطة المختلفة بنظام حزمة الأنشطة المتكاملة «Package» محددة التكلفة ومضمونة العائد حتى يمكن تعميمها بالقرى كى يتحقق الاكتفاء الذاتى للقرية لتتحول إلى قرية منتجة، الأمر الذى من شأنه الحد من البطالة والقضاء على هجرة أبناء القرية إلى المدن، وهو مطلب استراتيجى قومى يجب تبنيه.

رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى